انعكاس تقلبات أسعار النفط على أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

Oil Prices Fluctuations reflection on the Monetary Policy Performance in Algeria during the Period of 2000 to 2017

نجاعي مليكة[1]، شريط صلاح الدين[2] Malika Nedjai / Salaheddine Cheriet

[1]Malika.nedjai@univ-msila.dz, Laboratory - Strategies and economic policies in Algeria, University of M'sila

[2]Salaheddine.cheriet@univ-msila.dz, Laboratory - Strategies and economic policies in Algeria, University of M'sila

تاريخ الاستلام: 2020/01/ 14 تاريخ القبول: 2020/06/ 20 تاريخ النشر: 2020/07/28

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، وذلك نظرا لتبعية اقتصادها لقطاع المحروقات بنسبة تفوق 97%، وقد خلصت الدراسة إلى أن السياسة النقدية في الجزائر تتأثر بصفة كبيرة بتقلبات أسعار النفط في السوق النفطية، حيث ارتبطت السياسة النقدية في الجزائر في تحديد اتجاهاتها وأهدافها بالإيرادات النفطية المتوقعة وبأسعار النفط.

حيث تتأثر أهداف السياسة النقدية في الجزائر بتطورات أسعار النفط إذ أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط والتضخم، أما معدل النمو الاقتصادي فقد تأثر بدرجة أقل، وبالنسبة لكل من معدل البطالة وميزان المدفوعات فقد تأثرا بصفة كبيرة بالتغيرات التي طرأت على أسعار النفط حيث تم إثبات وجود علاقة عكسية بين هذين المتغيرين ومتغير سعر النفط.

كلمات مفتاحية: أسعار النفط، السوق النفطية، النفط في الاقتصاد الجزائري، السياسة النقدية.

تصنيف JEL : E20 , C33, G21

Abstract:

This study aims to shed the light on the phenomenon of oil price fluctuations and its reflections on the monetary policy in Algeria during the period of 2000 to 2017 , This is due to its economy's dependence on the petroleum sector by more than 97%. The study concluded that monetary policy in Algeria is heavily influenced by the fluctuations of oil prices in the oil marketplace, inwhich it was related to the expected oil revenues and costs in its orientations and goals determination.

The monetary policy objectives in Algeria are influenced by the developments of oil prices since there is a direct relationship between oil prices and inflation; while the rate of economic growth has been less affected and both unemployment rate and the balance of payments have been largely affected by the changes in oil prices, inwhich it has been proved that there is an inverse relationship between these two variables and the exchange in oil prices..

Key words: Oil Prices, The Oil Market, Oil in The Algerian Economy, Monetary Policy.

Jel Classification Codes: E20 , C33, G21

Résumé:

Cette étude vise a mettre en évidence sur le phénomène des fluctuations du prix du pétrole et ses implications pour la politique monétaire en Algérie pendant la période 2000-2017, et cela en raison de la dépendance de son économie vis-à-vis du secteur des hydrocarbures de plus de 97%, l'étude a conclu que la politique monétaire en Algérie est fortement affectée par les fluctuations des prix du pétrole sur le marche du pétrole, la politique monétaire en Algérie dans la détermination de ses tendances et objectifs associes aux recettes pétrolières attendues et les prix du pétrole.

Les objectifs de la politique monétaire en Algerie sont influencés par l'évolution des prix du pétrole, car il existe une relation directe entre les prix du pétrole et l'inflation, par contre le taux de croissance économique a été moins affecte, tandis que le taux de chômage et la balance des paiements ont éteconsidérablement affectes par les variations des prix du pétrole, ou la relation inverse entre ces deux variables et la variable du prix du pétrole a étéétablie.

Mots clés: prix du pétrole, marche du pétrole, pétrole dans l'économiealgérienne, politique monétaire.

Codes de classification de Jel: E20 , C33, G21

المؤلف المرسل: مليكة نجاعي، الإيميل: malika.nedjai@univ-msila.dz

1. المقدمة

يعتبر النفط من أهم الموارد خاصة في الوقت الحاضر لذلك تزايدت أهميته بزيادة الطلب عليه في ظل فشل محاولات الانتقال بالاقتصاد العالمي من اقتصاد نفطي إلي اقتصاد جديد يعتمد في نشاطه على الطاقة النووية أو الشمسية أي العودة إلى الفحم. حيث تزايدت أهميته أيضا انطلاقا من حتمية مسايرة التطور التكنولوجي في جميع المجالات المرتبطة أصلا بالإمكانيات الطاقوية و النفطية تحديدا من جهة وفي طبيعة السلعة النفطية التي أكسبت سوق تداولها مميزات خاصة من جهة أخرى.

وبغض النظر عن اختلاف الاقتصاديين حول طبيعة هذه السوق النفطية أن كانت اقتصادية بحتة أم أنها ذات طبيعة ازدواجية اقتصادية وسياسية، فإنه يمكن القول أن التطور التاريخي لهذه السوق كان له آثارا عميقة على تطور قطاع المحروقات للكثير من الدول وخاصة العربية منها.

وباعتبار أن الجزائر من بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط، فقد شكل قطاع المحروقات بصفة عامة والنفط بصفة خاصة دورا محوريا في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر نظير الإيرادات الكبيرة المتأتية من صادرات المحروقات، حيث تساهم هذه الأخيرة بأكثر من 97% من إجمالي الصادرات الجزائرية، وبالتالي فإن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بدرجة أولى، هذا ما يجعله عرضة للصدمات الخارجية جراء التقلبات في أسعاره بين الارتفاع والانخفاض في الأسواق العالمية النفطية.

أولا: إشكالية الدراسة:

لعبت أسعار النفط دورا أساسيا في تحديد توجهات السياسة النقدية لبنك الجزائر، حتى أصبحت متغيرا هاما يؤخذ بعين الاعتبار لرسم معالم السياسة النقدية للجزائر، التي ارتبط اقتصادها بشكل وثيق بالمداخيل النفطية التي تتأثر بالتقلبات التي تحدث في أسعار النفط في الأسواق الدولية. بناءا على ما سبق تبرز مشكلة البحث الموالية: ما هو انعكاس تقلبات أسعار النفط على أداء السياسة النقدية في الجزائر؟

هذا التساؤل يقودنا إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أسباب تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية؟
- ما هي مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري؟
- ما هو انعكاس تقلبات أسعار النفط على اهداف السياسة النقدية للجزائر خلال الفترة (2000-2017)؟
- ما هي التوجهات الجديدة للسياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط (2000-2017)؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية وجملة التساؤلات الفرعية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- تتحدد أسعار النفط نتيجة التغيرات التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية.
- بالنظر لريعية الاقتصاد الجزائري فلتقلبات أسعار النفط أثرا مباشرا على مجاميعه الكلية، حيث انتقلت من الفائض الى العجز والمعدلات من النمو الى التراجع وهو ما فرض على السلطات تغييرا بالمقابل في سياستها الاقتصادية بصفة عامة والنقدية بصفة خاصة.
- يعتبر معدل التضخم أكثر المتغيرات النقدية تأثرا بالتقلبات في أسعار النفط، نتيجة الحد من عمليات الايستيراد لقلة الموارد المالية وعجز السوق المحلية عن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية.
- في ظل الانخفاض الحاد لأسعار النفط فإن الجزائر توجهت نحو تفعيل الاقتصاد البديل من خلال تنويع أو زيادة الإنتاج بدل النظر في بدائل التمويل.

ثالثا: أهمية وأهداف البحث

يكتسي هذا البحث أهمية بالغة تتضح أساسا من خلال:

- الأهمية الخاصة للنفط في الاقتصاد الجزائري كونه يعتبر المصدر الأول للمداخيل التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري ككل.
- الدور الفعال الذي تلعبه السياسة النقدية في توجيه المسار النقدي بما يخدم النشاط الاقتصادي إذ تعتبر احد أهم أدوات السياسة الاقتصادية.
- الظروف الاستثنائية التي تواجه السياسة النقدية الجزائرية في ظل تقلبات أسعار النفط وتداعيات انخفاض أسعاره على الظروف النقدية والاقتصادية في الجزائر

وتكمن الأهداف المرجوة من البحث إلى:

- محاولة الإلمام ببعض المفاهيم المتعلقة بالسعر البترولي والأسواق النفطية.
- إبراز مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري.
- دراسة وتحليل انعكاسات تقلبات أسعار النفط على أهداف السياسة النقدية في الجزائر.

رابعا: منهج الدراسة:

انطلاقا من الهدف الرئيسي الذي يسعى البحث لبلوغه والمتمثل في معرفة انعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر ، فإن المنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر الأكثر تناسبا مع طبيعة البحث.

وقصد الإلمام بموضوع الدراسة ارتأينا تقسيمه إلى ثلاث محاور هي:

I. **دراسة تقلبات الأسعار الدولية للنفط**
II. **مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري**
III. **أداء السياسة النقدية للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة (2000-2017)**
IV. **التوجهات الجديدة للسياسة النقدية للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط**

2. المحور الأول: دراسة تقلبات الأسعار الدولية للنفط

الشكل 1: السعر الاسمي لنفط برنت 1960-2014 (معدلات سنوية)

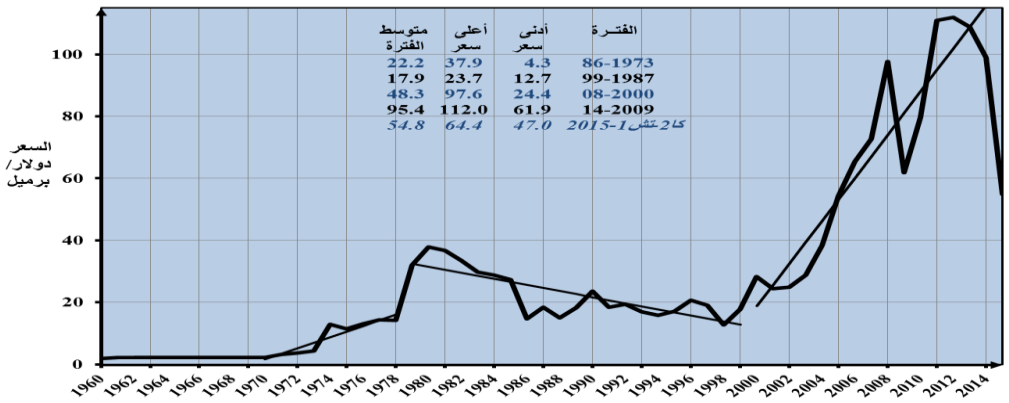

المصدر: علي ميرزا: أثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة، "ملف: ندوة تحديات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، نوفمبر 2015، ص 2.

1.2. الأسواق النفطية وأسعار النفط

1.1.2. الأسواق النفطية:

السوق البترولية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول (حسين منيمنة، 1992، صفحة 38). كما تُعرف "بأنها المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلعة النفطية في سعر وزمن معلومين" (بورحلة، 2017، صفحة 71)، ويحرك هذه السوق قانون العرض والطلب بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية الأخرى التي تحكم السوق، وكذا العوامل السياسية، العسكرية، المناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية العالمية، وهي سوق شبه احتكارية تحكمها البلدان المنتجة والمصدرة والبلدان المستهلكة الكبرى (مجدي الموسوي، 2005، صفحة 29).

2.1.2. مفهوم أسعار النفط

يعرف السعر بشكل عام: (هو نسبة المبادلة بين سلعتين) والسعر عادة يقوم بالوحدة النقدية مثلا الدينار أو الدولار (فريح و العنزي، 2018، صفحة 1573)، وبذلك فإن سعر النفط يعني به قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية محددة وفي مكان وزمان معلومين (الدوري، 2003، صفحة 347).

2.2. محددات الأسعار العالمية للنفط: يوجد جدل كبير حول محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية، ومن بين أهم مقاربات تحليل أسعار النفط(Fattouh, 2007, pp. 1-3) :

- النماذج غير الهيكلية: تعتمد هذه النماذج على نظرية الموارد القابلة للنضوب كأساس لفهم سوق النفط.
- إطار العرض والطلب: يستخدم المعادلات السلوكية، التي تربط بين الطلب على النفط وكذا العرض، بمختلف محدداته كنمو الناتج المحلي الإجمالي، الاحتياطات النفطية... حيث يترتب عن ضعف مرونة كل من العرض والطلب، أن الصدمات التي تمس احدهما تؤدي إلى صعوبة تأقلم الطرف الآخر، في المدى القصير، وبالتالي فتوازن السوق يتم من خلال تقلبات الأسعار.
- المقاربة غير النظامية: تقوم بتحليل حركة أسعار النفط ضمن سياق معين، أو من خلال سلسلة تاريخ الأسواق النفطية.

3.2. أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة

يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى حدوث آثار إيجابية على اقتصاديات الدول المصدرة، حيث يؤدي الارتفاع في السعر إلى زيادة كبيرة في العوائد النفطية وانعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد، كما عززت من قدرات حكومات هذه الدول على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى زيادة حجم الفوائض المالية النفطية، وتوجه الدول المصدرة للنفط هذه الفوائض عبر عدة منافذ كتقديم معونات مالية أو قروض للدول النامية، استثمارات في الدول الصناعية، إنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل أو إيداعها على شكل ودائع.

في المقابل فإن تراجع أسعار النفط يحمل آثارا كارثية على الدول المصدرة سواء تلك الأعضاء في الأوبك أو خارجها، وبالطبع تختلف حدة آثار هذا التراجع بين مختلف الدول النفطية حسب حالة كل دولة على حدة، ولا يقتصر هذا الأثر على تراجع معدلات النمو الاقتصادي وإنما يطول أيضا عملات هذه الدول التي تتراجع على نحو واضح من تراجع أسعار النفط، خصوصا بالنسبة للدول التي ليس لديها احتياطات كافية تمكنها من التدخل على نحو كاف في أسواق النقد الأجنبي للدفاع عن عملاتها في مواجهة الطلب المرتفع على العملات الأجنبية في أسواق النقد الأجنبي فيه (زمال، 2018، صفحة 66).

3. المحور الثاني: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

يعتبر قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، فهو لايزال بعد أكثر من أربعة عقود من الاستقلال القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي مما يجعل هذا الأخير خاضعا لتأثيرات العوامل الخارجية المختلفة بما فيها العوامل غير الاقتصادية، وقد سبق للجزائر أن عرفت حجم التأثير السلبي للأزمات الخارجية على اقتصادها من خلال الانقلابات المتكررة لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

1.3. تطور إنتاج البترول في الجزائر

اتجهت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة صوب قطاع المحروقات الذي بدأت أهميته تتضح في الاقتصاد الوطني، ولكن مع احتكار الشركات الأجنبية (الفرنسية الخاصة) لمجمل الأنشطة البترولية، قررت الدولة إنشاء شركة وطنية تتولى كسر

الاحتكارات الأجنبية، فقامت بتأسيس الشركة الوطنية سوناطراك 31 ديسمبر 1963، وعملت الجزائر منذ نهاية الستينات على التخلص من اليد الفرنسية التي كانت تسيطر على تسيير قطاع المناجم وقطاع المحروقات في الجزائر، فكانت المبادرة الأولى بتأميم قطاع المناجم سنة 1966 أما التأميمات في قطاع المحروقات فقد مرت بمراحل مختلفة حيث تم تأميم الشركات البترولية غير الفرنسية في الفترة الممتدة بين 1967-1970، ثم تأميم الشركات الفرنسية عام 1971 (ضالع، 2009، صفحة 146).

وبعد التأميم مباشرة ارتفع الإنتاج بشكل كبير حيث تجاوز مليون برميل يوميا، ويمكن ملاحظة تطور إنتاج المحروقات بين سنة التأميمات (1971) حتى سنة 1990 في الجدول الموالي.

جدول 1: تطور إنتاج المحروقات ومساهمته في القيمة المضافة الكلية خلال الفترة (1971-1990)

السنة	إنتاج المحروقات (10^6 دج)	نسبة مساهمة المحروقات في القيمة المضافة (%)
1971	2290.4	11.35
1972	4451.6	18.07
1973	6452.8	22.65
1974	18422.3	41.41
1975	15567.7	32.79
1976	19639	33.48
1977	23592.9	34.22
1978	24481	29.89
1979	33534.7	32.15
1980	51191.3	38.63
1981	59162.8	38.40
1982	58714.7	35.49
1983	62138.7	33.73
1984	63376.7	30.48
1985	65544.7	28.56
1986	39053.2	17.26
1987	45537.2	19.39
1988	52702.7	20.09
1989	74288.4	22.93
1990	125193	29.16

المصدر: ضالع دليلة: فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2009، ص 146.

2.3. أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري:

إن أهمية قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري يمكن ملاحظتها من خلال المعطيات التالي.

1.2.3. مساهمة القطاع النفطي في بنية الناتج المحلي الخام

جدول 2: بنية الناتج المحلي الخام حسب القطاعات (2000-2006) الوحدة%

القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
محروقات	39.20	33.89	32.55	35.58	37.94	44.70	46.30	44.30
فلاحة	8.40	9.67	9.19	9.69	9.18	7.70	70.70	8.5
صناعة	7.05	7.34	7.18	6.55	6.05	5.30	5.10	5.2
إدارة عمومية	10.30	11.08	11.00	10.51	10.39	8.50	8.30	9.3

أخرى	35.05	38.02	40.08	37.67	36.44	33.8	32.6	32.7

Source: Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2007, p189.

شكل 2: بنية الناتج المحلي الخام حسب القطاعات (2000-2006) الوحدة%

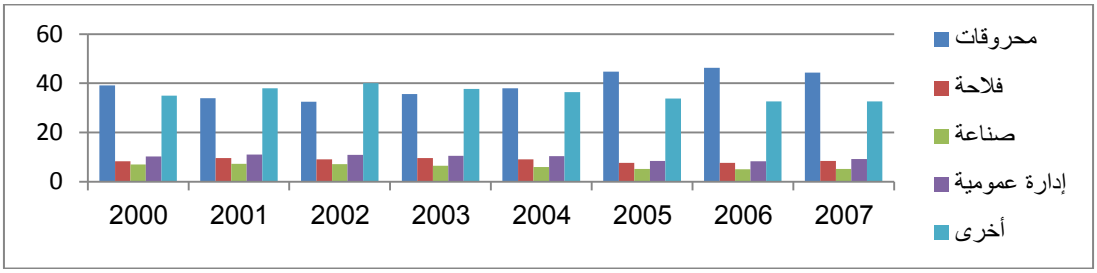

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 2.

نلاحظ من خلال الشكل أن قطاع النفط يحتل الصدارة ضمن هيكل الناتج المحلي الخام في الجزائر.

2.2.3. النفط والتجارة الخارجية

جدول 3: تطور صادرات الجزائر في الفترة (2000-2007) الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي الصادرات	22.03	19.13	24.61	23.83	31.71	46.00	54.61	59.52
صادرات المحروقات	21.41	18.48	23.93	23.17	30.92	45.09	53.43	58.20
صادرات المحروقات %	97.23	96.60	97.23	97.23	97.50	98.03	97.83	97.78
باقي الصادرات	0.62	0.65	0.68	0.66	0.79	0.91	1.18	10.02
باقي الصادرات%	2.77	3.40	2.77	2.77	2.50	1.97	2.17	2.22

المصدر: ضالع دليلة: مرجع سبق ذكره، ص 148.

شكل 3: تطور صادرات الجزائر في الفترة (2000-2007)

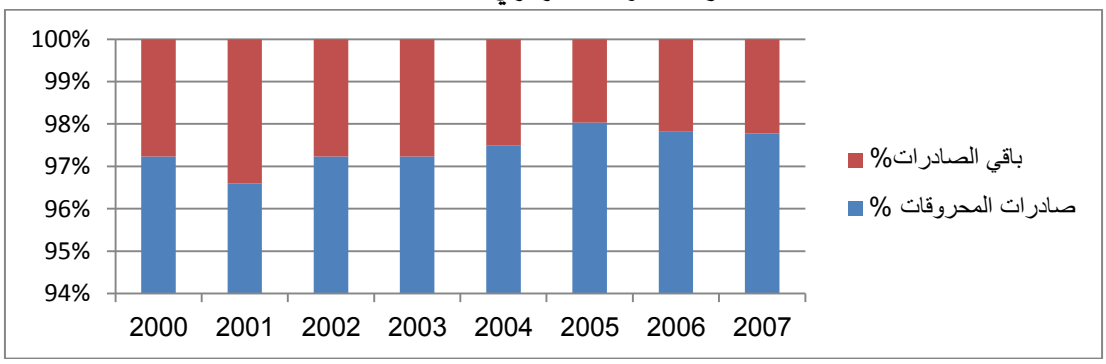

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 3.

من الشكل نلاحظ أن الصادرات الجزائرية تعتمد على سلعة واحدة وهي البترول، والاعتماد على هذه السلعة الوحيدة يجعل الاقتصاد الوطني هشا على اعتبار أن هذا القطاع يعتمد على احتياطات محدودة وقابلة للنفاد.

4.2.3. النفط والتشغيل:

بالرغم من أهمية مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الخام، فإن قطاع الطاقة والمناجم مجتمعا لا يساهم في التشغيل إلا في حدود 3% من مجمل الأيدي العاملة وهذا راجع لكون القطاع يعتمد في الأساس على تكنولوجيات كثيفة لرأس المال، مما يجعل قدرته على استيعاب الأيدي العاملة محدودة. (قدي، 2008، صفحة 15)

4. المحور الرابع: أداء السياسة النقدية للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة (2000-2017):

هناك اتفاق تام على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة النقدية بشكل خاص تتمثل في تحقيق معدل نمو اقتصادي عل وتخفيض معدل البطالة، بالإضافة إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والاستقرار في الأسعار، وهذه الأهداف تسعى السياسة النقدية في الجزائر تحقيقها.

1.4. أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر:

يعتبر النمو الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية التي تسعى السلطات النقدية تحقيقها، وذلك بالتأثير في النشاط الاقتصادي بالأدوات المناسبة لها، لكن في الجزائر يخضع هذا الهدف إلى متغيرات خارجية أبرزها أسعار النفط الدولية.

جدول 4: تطور معدل النمو الاقتصادي وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل النمو الاقتصادي%	2.4	2.4	4.7	6.9	5.2	5.1	2.0	3.0	2.4
أسعار النفط دولار للبرميل	27.60	23.12	24.36	28.10	36.05	50.64	61.08	69.10	94.45
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل النمو الاقتصادي%	2.4	3.3	2.4	3.3	2.8	3.8	3.8	3.3	1.6
أسعار النفط دولار للبرميل	61.06	77.45	107.50	109.45	105.87	96.29	49.49	40.76	52.87

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات 2003، 2005، 2008، 2012، 2017.
- النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك على الرابط

https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2008.pdf

- صندوق النقد العربي (2016): التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

الشكل 4: تطور معدل النمو الاقتصادي وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

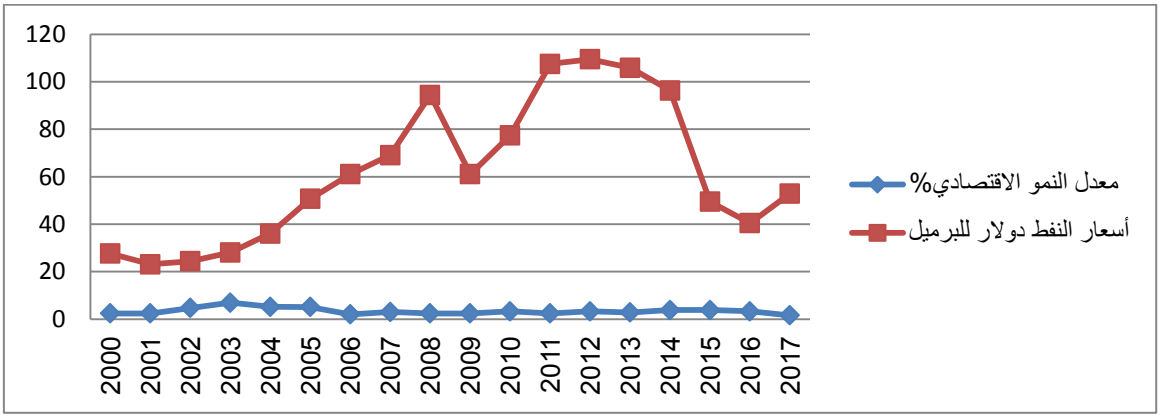

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 4.

- المرحلة الأولى (2000-2007): سجل معدل النمو الاقتصادي سنة 2000 معدل قدره 22% وبعد هذه السنة توالت الارتفاعات من سنة لأخرى وبمعدلات مختلفة، إلى غاية سنة 2003، ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار المحروقات والتي انعكست إيراداتها على الوضع الاقتصادي بالإيجاب، وبقي معدل النمو الاقتصادي مرتفع نسبيا في السنتين 2004 و2005 ويفسر ارتفاع معدل النمو خلال هذه السنوات بارتفاع أسعار النفط، ومساهمتهما في توسع النشاط الاقتصادي من خلال برنامج الانتعاش الاقتصادي (2001-2004)، وبالتالي نمو القروض الموجهة للاقتصاد لتمويل هذه البرامج وتحقيق السياسة النقدية لهدف زيادة النمو، وذلك بخفض تدريجي لمعدلات إعادة الخصم لتوسع النشاط الاقتصادي، كما سجل معدل النمو

الاقتصادي انخفاض سنتي 2006 و2007، ويعود سبب انخفاض معدل النمو الاقتصادي خلال هاتين السنتين حسب تقرير بنك الجزائر إلى تراجع معدل النمو الفلاحي بنسبة (5.6%)، في حين واصلت أسعار النفط في الارتفاع خلال هذه المرحلة.

- المرحلة الثانية (2008-2014): واصل معدل النمو تراجعه سنتي 2008 و2009 مقارنة بسنة 2007 حيث سجل معدل النمو 2.4% خلال هاتين السنتين ويرجع هذا إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي أثرت على أسعار النفط ما ساهمت بنوع من الركود في النشاط الاقتصادي، حيث سجلت أسعار النفط تراجع سنة 2009 إلى 61.06 دولار للبرميل، ليشهد معدل النمو ابتداءا من سنة 2010 إلى غاية سنة 2015 تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض، ويرجع السبب إلى التغيرات في أسعار النفط من جهة والتغيرات في نمو القطاعات الأخرى من جهة أخرى، أما السياسة النقدية فتميزت بارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد لتمويله ودعم النمو الاقتصادي.
- المرحلة الثالثة (2015-2017): قدر معدل النمو الاقتصادي سنة 2015 بـ 3.8% لينخفض بأكثر من 50% سنة 2017 حيث وصل إلى 1.6% ويرجع هذا إلى انهيار أسعار النفط، بالإضافة إلى الركود الذي شهدته الجزائر في مختلف القطاعات وإتباعها لسياسة التقشف ما انعكس بالسلب على النمو الاقتصادي، ما دفع بالسلطات النقدية إلى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي للخروج من الأزمة.

2.4. اثر تقلبات أسعار النفط على البطالة في الجزائر:

يعتبر هدف التشغيل الكامل من الأهداف التي تسعى السياسة النقدية تحقيقه.

جدول5: تطور معدل البطالة وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة %	29.5	27.3	25.6	23.7	17.5	15.2	12.51	13.17	11.3
أسعار النفط دولار للبرميل	27.60	23.12	24.36	28.10	36.05	50.64	61.08	69.10	94.45
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة %	10.2	10	10	11	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7
أسعار النفط دولار للبرميل	61.06	77.45	107.50	109.45	105.87	96.29	49.49	40.76	52.87

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات 2003، 2005، 2008، 2012، 2017.
- النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك على الرابط

https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2008.pdf

- صندوق النقد العربي (2016): التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

الشكل 5: تطور معدل البطالة وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

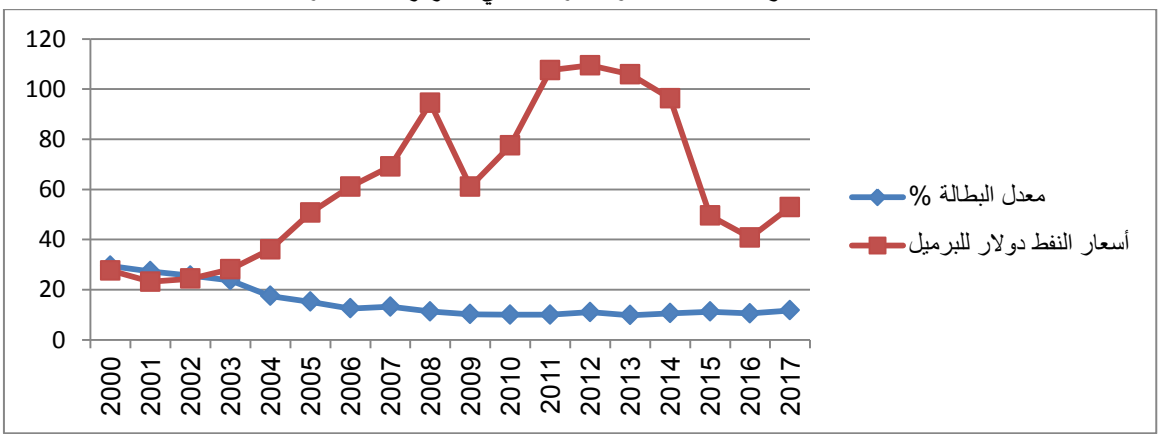

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 2.

من خلال معطيات الجدول والمنحنى نلاحظ مايلي:

- المرحلة الأولى (2000-2007): نلاحظ خلال هذه المرحلة انخفاض مستمر لمعدلات البطالة من 29.5% سنة 2000 إلى 13.17% سنة 2007، في المقابل ارتفاع لأسعار النفط من 27.60 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 69.10 سنة 2007، وبالتالي انخفاض معدلات البطالة يرجع إلى ارتفاع أسعار النفط الذي انعكست على النشاط الاقتصادي بإتباع سياسة نقدية توسعية، وذلك من خلال خفض معدلات إعادة الخصم لتشجيع الاستثمارات وزيادة في نسبة القروض المقدمة للاقتصاد، والتي تزامنت مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، ما انعكس على معدلات البطالة فانخفضت.
- المرحلة الثانية (2008-2013): واصل معدل البطالة انخفاضه خلال هذه المرحلة من 11.3% سنة 2008 إلى 9.8% سنة 2013، في المقابل سجل سعر النفط ارتفاعا ملحوظا، وهو ما يظهر جليا الأثر الكبير الذي تلعبه أسعار النفط على معدلات البطالة، أما السياسة النقدية المتبعة خلال هذه الفترة فقد كانت توسعية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وبالتالي تنامي القروض المقدمة للاقتصاد لتحفيز وتوسع النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل إضافية، وزيادة القروض المقدمة لدعم الشباب والذي عرفت زيادة خيالية، بالإضافة إلى التسهيلات المصرفية لوكالات دعم تشغيل الشباب.
- المرحلة الثالثة (2014-2017): في هذه المرحلة عرفت معدلات البطالة ارتفاعا طفيفا عن المعدل المسجل سنة 2013، ويعود هذا الارتفاع إلى انهيار أسعار النفط ابتداء من نهاية سنة 2014 إلى أن وصل إلى ادني قيمة له وهي 40.76 سنة 2016، وما ميز السياسة النقدية في هذه المرحلة هو خفض معدل الاحتياطي إلى 8% سنة 2016 وكذا معدل إعادة الخصم إلى 3.5% في محاولة لإعادة تنشيط الاقتصاد من جديد والمحافظة على معدلات البطالة في مستويات منخفضة.

3.4. أثر تقلبات أسعار النفط على استقرار الأسعار في الجزائر: تعتبر السياسة النقدية الأداة الرئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية، والتي تحقق الاستقرار في الأسعار كما لهذا الأخير الاستقرار في الأسعار له ارتباط وثيق بحجم الكتلة النقدية، وبالتالي سنحاول هنا معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم.

جدول 6: تطور معدل التضخم وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل التضخم %	0.33	4.22	1.41	2.58	3.56	1.64	2.53	3.53	4.86
أسعار النفط دولار للبرميل	27.60	23.12	24.36	28.10	36.05	50.64	61.08	69.10	94.45
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم %	5.34	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92	4.8	6.4	5.6
أسعار النفط دولار للبرميل	61.06	77.45	107.50	109.50	105.87	96.29	49.49	40.76	52.87

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات 2003، 2005، 2008، 2012، 2017.
- النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك على الرابط

https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2008.pdf

- صندوق النقد العربي (2016): التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

الشكل 6: تطور معدل التضخم وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

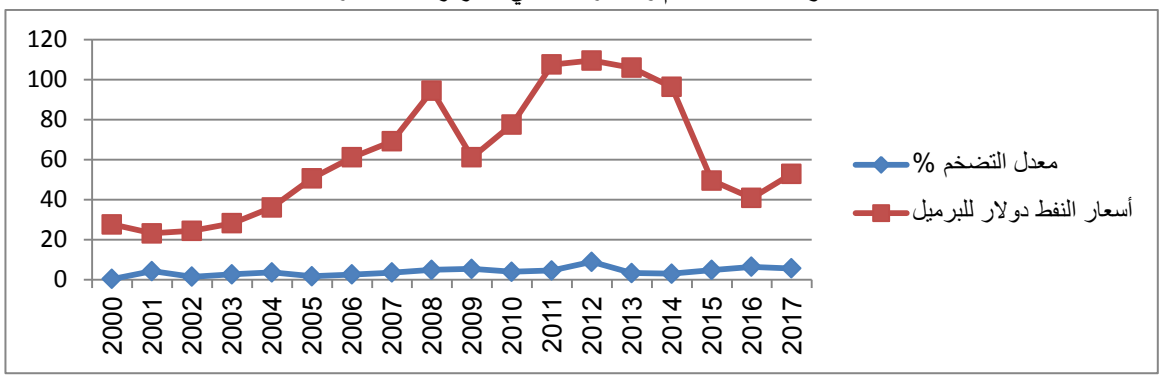

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 3.

من خلال معطيات الجدول والمنحنى أعلاه نلاحظ ما يلي:

- المرحلة الأولى: (2000-2007): سجل معدل التضخم أدنى قيمة له سنة 2000 وهذا نتيجة إتباع الجزائر لسياسة نقدية صارمة مست تعديل معدلات الفائدة ورفعها إلى معدلات قياسية، وفي سنة 2001 سجل التضخم ارتفاعا ملحوظا وصل إلى 4.22%، وهذا راجع إلى نمو الكتلة النقدية (M1-M2)، لأنه تم ضخ كتلة نقدية إضافية لبداية تمويل برامج الإنعاش الاقتصادي، لتشهد بعد ذلك الفترة 2002 غالى 2007 تذبذبات في معدل التضخم بين الارتفاع والانخفاض وهذا راجع إلى نمو الكتلة النقدية نتيجة ارتفاع أسعار النفط من جهة وتدخل البنك المركزي بسياسة نقدية صارمة لتخفيض من معدلات التضخم من جهة أخرى، حيث صاحب هذه الفترة ارتفاع مستمر في أسعار النفط ابتداءا من سنة 2001 بـ 23.12 دولار للبرميل إلى 69.10 دولار للبرميل سنة 2007.

- المرحلة الثانية (2008-2014): خلال سنتي 2008 و2009 نلاحظ ارتفاع معدل التضخم وهذا راجع إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية وانتشار التضخم المستورد على المستوى المحلي، نتيجة انخفاض قيمة الدولار وهي العملة التي تقيم بها صادرات الجزائر، وارتفاع قيمة اليورو أمام الدولار، وهي العملة التي تقيم بها واردات الجزائر، كما سجل في سنة 2009 انخفاض أسعار النفط إلى 61.06 دولار للبرميل، لينخفض التضخم سنة 2010 بسبب بداية تحسن الوضع الاقتصادي العالمي، لكن في سنة 2012 سجل معدل التضخم أعلى قيمة له بمعدل 8.89%، ويرجع هذا الارتفاع إلى الزيادات المعتبرة في الأجور نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات إلى أعلى مستوى لها في هذه السنة بـ 109.5 دولار للبرميل، والذي انعكس مباشرة على الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية ما ساهم في ارتفاع معدل التضخم، لينخفض في سنة 2013 و2014 وهذا بفضل تدخل البنك المركزي لامتصاص السيولة عن طريق أداة استرجاع السيولة، وهو ما ساهم في خفض معدل التضخم، وفي المقابل أسعار النفط لا تزال في أعلى مستوياتها.

- المرحلة الثالثة (2015-2017): ارتفع معدل التضخم من جديد، ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية والخدمية والاستهلاكية بسبب الأزمة النفطية، وتدني النفط إلى أسعار جد منخفضة وعجز السياسة النقدية في التحكم في المعروض النقدي، وعلى العموم يمكن القول بأن بنك الجزائر تمكن من تحقيق الاستقرار النسبي في الأسعار بالرغم من التقلبات الحادة لأسعار النفط بين الارتفاع والانخفاض.

4.4. أثر تقلبات أسعار النفط على التوازن في ميزان المدفوعات للجزائر:

تسعى السياسة النقدية في الجزائر إلى تحقيق التوازن الخارجي والمتمثل أساسا في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات والاستقرار في سعر صرف الدينار، بالإضافة إلى الاحتفاظ باحتياطي صرف مقبول، حيث يتأثر ميزان المدفوعات بصفة مباشرة بأسعار النفط.

جدول 7: تطور رصيد ميزان المدفوعات وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ميزان المدفوعات مليار دولار	7.57	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.33	29.55	36.99
أسعار النفط دولار للبرميل	27.60	23.12	24.36	28.10	36.05	50.64	61.08	69.10	94.45
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ميزان المدفوعات مليار دولار	3.86	15.58	20.14	12.06	0.13	5.88 -	27.54 -	26.03 -	21.72 -
أسعار النفط دولار للبرميل	61.06	77.45	107.50	109.45	105.87	96.29	49.49	40.76	52.87

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات 2003، 2005، 2008، 2012، 2017.
- النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك على الرابط

https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2008.pdf

- صندوق النقد العربي (2016): التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

الشكل 7: تطور رصيد ميزان المدفوعات وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

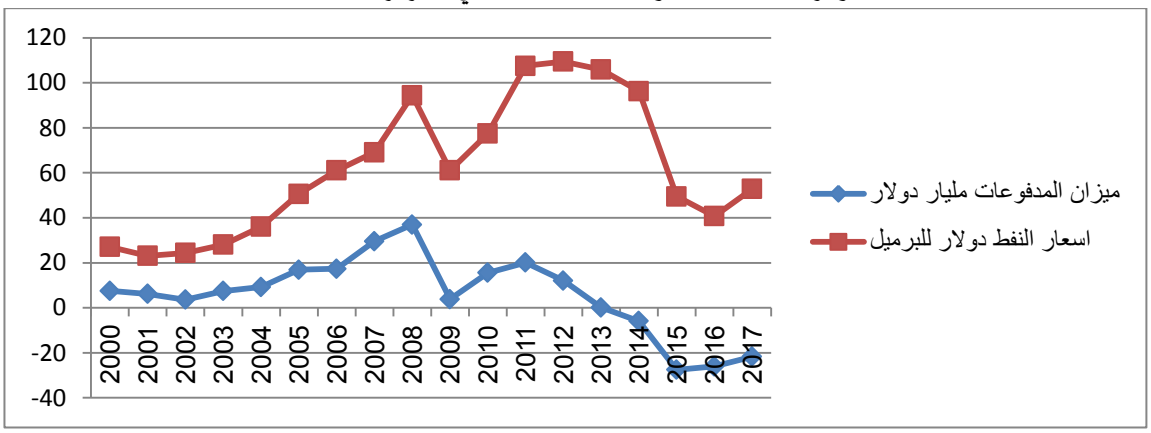

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 4.

من خلال ملاحظة الشكل العام للمنحنى نجد بأن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط ورصيد ميزان المدفوعات، وبالتالي يمكن القول بأن رصيد ميزان المدفوعات الجزائري يتأثر بصفة كبيرة بأسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث سجل سنة 2000 فائض قدره 7.57 مليار دولار ليسجل بعد ذلك فوائض متتالية ومتزايدة ليحقق فائضا قياسيا سنة 2008 قدر بـ 36.99 مليار دولار، وهذا راجع إلى الارتفاع المستمر لأسعار النفط من 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 94.45 دولار للبرميل سنة 2008، ليعرف رصيد ميزان المدفوعات انخفاض في الفائض حيث قدر بـ 3.86 مليار دولار سنة 2009 وهذا راجع إلى تدني أسعار النفط في هذه السنة إلى 61.06 دولار للبرميل، بسبب الأزمة المالية العالمية، ليسجل بعد ذلك ميزان المدفوعات فوائض أخرى إلى غاية 2013 حيث قدر الفائض بـ 0.13 مليار دولار مقابل سعر نفطي قدر بـ 105.9 دولار للبرميل، وفي سنوات الأربعة الأخيرة سجل رصيد ميزان المدفوعات الجزائري عجز متتالي قدر سنة 2017 بـ 21.72 مليار دولار، وهذا راجع إلى الأزمة النفطية الأخيرة حيث سجلت أسعار النفط أدنى مستوى لها خلال هذه الفترة قدر بـ 40.76 دولار للبرميل سنة 2016 و52.87 دولار للبرميل سنة 2017، وهذا يعني أن ميزان المدفوعات يرتبط بنسبة كبيرة بصادرات النفط، لذا تبقى وضعيته رهينة أسعار المحروقات في السوق العالمية.

5.4. التوجهات الجديدة للسياسة النقدية للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

تواجه بلدان الريع النفطية ومنها الجزائر تحديات مالية صعبة ومخاطر عميقة، نتيجة كل صدمة خارجية سببها تدهور أسعار النفط عالميا، والذي تشكل عائداته ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الجزائري وأهم أداة لتمويل التنمية، حيث أصبح على هذه الاقتصاديات تبني أساليب أخرى تكون تقليدية، حديثة أو مبتكرة لتمويل التنمية المرتبطة بالمتغيرات الجديدة الداخلية

والخارجية بعيدا عن التبعية للريع النفطي وما ينجر عنه من أزمات حادة تهدد مسار التنمية بما مما يستوجب على حكومة الجزائر التصدي لصدمة تدهور أسعار النفط عن طريق التمويل غير التقليدي.

التمويل غير التقليدي كسياسة نقدية راهنة

ظهرت صيغة التمويل غير التقليدي في الاقتصاد الجزائري كآلية جديدة لضمان استمرارية نموذج التنمية الاقتصادية الذي تبنته الحكومة منذ سنة 2001، حيث ومع تدني أسعار النفط منذ صيف 2014 بنسبة 50% خلال فترة ستة (6) أشهر فقط، دخلت صيغة التمويل غير التقليدي حيز التطبيق بعد تعديل قانون النقد والقرض بموجب القانون 17-10.

إن التمويل غير التقليدي الذي يقصده برنامج الحكومة هو الاعتماد على التمويل من خلال طباعة الأوراق المالية بدون تغطية بعد تعديل قانون القرض والنقد (دردوري، 2018، صفحة 5).

بدأ العمل بالتمويل غير التقليدي بموجب القانون رقم 17-10 الصادر في 11 أكتوبر 2017 الذي يتمم الأمر 03-11، والصادر في الجريدة الرسمية رقم 57 بتاريخ 12 أكتوبر 2017، وجوهر التعديل الذي مس قانون النقد والقرض يظهر جليا من خلال إدراج المادة 45 مكرر، والتي تنص على انه بغض النظر عن كل حكم مخالف يقوم بنك الجزائر ابتداءا من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي، ولمدة 5 سنوات بشراء مباشر عن الخزينة للسندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من اجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تمويل عجز ميزانية الدولة.
- تمويل الدين العمومي الداخلي.
- توفير موارد مالية للصندوق الوطني للاستثمار.

ووفقا لهذه المادة الجديدة، تأتي هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية التي ينبغي أن تقضي في نهاية الفترة المحددة كأقصى حد إلى:

- **توازنات خزينة الدولة.**
- **توازن ميزان المدفوعات.**

5. تحليل النتائج

يعتبر النفط من السلع الممتازة في العالم تتأثر بأي ظرف اقتصادي أو بيئي، حيث أنه يمثل سلعة إستراتيجية عالمية ودوره يعتبر حيويا في العالم المعاصر و ذلك لتعدد استعمالاته في صناعات متنوعة، حيث يعتبر النفط كغيره من السلع له أسعار وسوق نفطية بحيث تتحدد الأسعار فيه كبقية أسواق السلع والخدمات، نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب وتختلف سوق النفط عن بقية الأسواق بتعلقها بسلعة إستراتيجية مهمة وعدم استقرار أسعار هذه السلعة فيها. وهو ما ينعكس على اقتصاديات الدول وخاصة المنتجة، وبالتالي تؤثر تقلبات الاسعار على السياسات الاقتصادية داخل هذه الدول ومن بين هذه السياسات السياسة النقدية، والتي تعتبر من بين الادوات الرئيسية للسياسة الاقتصادية التي تؤثر بها الدولة بواسطة السلطة النقدية على النشاط الاقتصادي بصفة عامة والنقدي بصفة خاصة بما يخدم الاهداف النهائية للسياسة الاقتصادية.

وتعد الجزائر من البلدان النفطية التي واجهت تحديات مالية صعبة، نتجت عنها مختلف الصدمات التي سببتها أسعار النفط في السوق العالمية، حيث يهتم الاقتصاد الوطني أساسا على عائدات النفط كركيزة أساسية في عملية تمويل التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن سياساتها الاقتصادية تتحدد بناءا على الإيرادات النفطية المتوقعة، غير أنه أي اضطراب غير متوقع في أسعار النفط ينتج عنه خلل في التوازنات الاقتصادية والنقدية.

ومن بين السياسات المستعملة من قبل الدولة الجزائرية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي، السياسة النقدية، وهي أداة بيد السلطة النقدية في الجزائر أي بنك الجزائر. حيث ارتبطت السياسة النقدية في تحديد اتجاهاتها وأدائها وأدواتها بأسعار النفط.

1.5. نتائج:

- بالنظر لريعية الاقتصاد الجزائري فلتقلبات أسعار النفط أثرا مباشرا على مجاميعه الكلية، وهو ما فرض على السلطات تغييرا بالمقابل في سياستها الاقتصادية بصفة عامة والنقدية بصفة خاصة، وهي فرضية صحيحة تم إثباتها. ويظهر ذلك جليا من خلال دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على أداء السياسة النقدية من خلال التأثير على أهدافها الرئيسية والمتمثلة في تحقيق النمو الاقتصادي، تخفيض معدل البطالة، توازن ميزان المدفوعات، وتحقيق الاستقرار في الأسعار. حيث وجدنا انه كلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت معها معدلات هذه المتغيرات، والعكس في حالة الانخفاض، وبالتالي هناك علاقة طردية بين أسعار النفط ومعدلات هذه المتغيرات.

- يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة في العالم وتختلف نوعيته كما يختلف سعره في الأسواق العالمية، حيث أن التقلبات السريعة في أسعاره يعود إلى المضاربة في البورصات العالمية، والمشاكل السياسية والحروب والتغيرات المناخية والكوارث.

- يعتبر قطاع النفط في الجزائر أهم مورد في الاقتصاد الجزائري حيث يساهم بنسبة كبيرة فيها في تمويل كل القطاعات، ما يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية نظير التقلبات الحادة في أسعار النفط. الأمر الذي انعكس على السياسة النقدية للجزائر التي أصبحت توجهاتها تتحدد بناءا على اتجاه تغير أسعار النفط.

- تتأثر أهداف السياسة النقدية في الجزائر بتطورات أسعار النفط في السوق النفطية العالمية، إذ أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط والتضخم، وبالحديث عن معدل النمو الاقتصادي فإنه يتأثر بدرجة أقل بأسعار النفط لأن ليس هناك علاقة مباشرة بين المتغيرين، أما معدل البطالة فيتأثر بدرجة كبيرة بالتغيرات التي تطرأ على أسعار النفط، حيث توجد علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدل البطالة. فيما يخص ميزان المدفوعات فهو يتأثر بصفة مباشرة بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط.

- من التوجهات الجديدة للسياسة النقدية في الجزائر في ظل الأوضاع الراهنة، أوجب عليها التمويل غير التقليدي كسياسة نقدية راهنة، وهي خطوة جريئة أقدمت عليها السلطات الجزائرية، فمثل هذه الآلية تتطلب ظروف خاصة مرتبطة باقتصاديات قوية تتوفر على قدرة إنتاجية وتنافسية، وعملة وطنية مستقرة، وتضخم منخفض وكذا قدرة المؤسسات الاقتصادية على التوسع.

2.5. توصيات

على ضوء النتائج المتوصل إليها من هذا البحث تم رصد بعض التوصيات تتمثل فيما يلي:

- التوجه نحو الاقتصاد البديل للتخفيف من حدة الصدمات الخارجية الناتجة عن الأزمات النفطية. ذلك من خلال التنويع الاقتصادي بدعم القطاعات الحيوية التي تملك منها الجزائر قدرات كبيرة على رأسها الفلاحة والسياحة.

- توجيه فائض السيولة الناتج أساسا عن ارتفاع صافي الأصول الأجنبية بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى الاستثمار لتنويع مصادر الإيرادات بدلا من الاعتماد على الإيرادات النفطية بشكل كبير، ووضع خطط شاملة للتنمية تشمل جميع القطاعات والجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

- إن توجهات السلطات فيما يخص السياسة النقدية من خلال إتباع أسلوب التمويل غير التقليدي يلزم الجزائر في البحث عن موارد مالية إضافية في ظل محدودية عائدات قطاع النفط، وبالتالي يجب إصلاح شامل للمنظومة البنكية وتشجيع رأس مال

الخاص والأجنبي، وفتح مجال للصيرفة الإسلامية والعمل على امتصاص السيولة خارج النظام البنكي، وضبط السياسة النقدية لصالح سوق رأس المال وسوق الأوراق المالية.

6. قائمة المراجع

- Fattouh, B. (2007, March). The drivers of Oil Prices. *WPM 32 (71) , Discussion Paper*, 1-3. Oxford Institute for Energy Studies.

- جواد شاكر فريح، و سالم محمد معطش العنزي. (2018). قياس أثر التطورات في أسعار النفط على النمو الاقتصادي في دولة الكويت للمدة (1990-2015). *الاتجاهات المعاصرة في العلوم الاجتماعية، الانسانية، والطبيعية*. اسطنبول- تركيا: شبكة المؤتمرات العربية.

- دليلة ضالع. (2009). فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر. مذكر *ماجستير في العلوم الاقتصادية* ، 146. الشلف، جامعة الشلف، الجزائر.

- سارة حسين منيمنة. (1992). *جغرافية الموارد والانتاج*. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة.

- ضياء مجدي الموسوي. (2005). *ثروة أسعار النفط 2014*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- عبد المجيد قدي. (2008). الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص أم تهديدات. *المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة* (صفحة 15). سطيف: جامعة سطيف.

- لحسن دردوري. (2018). عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي. *يوم دراسي: أساليب علاج الموازنة العامة* (صفحة 5). بسكرة: جامعة بسكرة.

- محمد أحمد الدوري. (2003). *مبادئ اقتصاد النفط*. ليبيا: دار شموع الثقافة.

- ميلود بورحلة. (2017). الصناعة النفطية:قنوات التأثير والآفاق المستقبلية. *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* ، 71. تلمسان، جامعة تلمسان، الجزائر.

- وهيبة زمال. (2018). أثر تقلبات الايرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) حالة الجزائر. *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* ، 66. تلمسان، جامعة تلمسان، الجزائر.